

خاتمة ٥١٠ / ٥٠٤٢

قرار رقم ١٤ / ٥٠٤٤

نيابة مالية ٥١٤٠ / ٥٠٤٢

نحن أسعد بيرم قاضي التحقيق في بيروت،

بعد الإطلاع على ورقة الطلب عدد 2023/5140 تاريخ 2023/11/20 وعلى ورقة الطلب عدد 2023/5548 تاريخ 2023/12/12 المضمومة اليها وعلى ورقة الطلب رقم 2023/5292 تاريخ 2023/11/28 المضمومة الى ورقة الطلب رقم 2023/5140 وعلى ورقة الطلب رقم 2023/5692 تاريخ 2023/12/21 التي جرى ضمها سابقا الى ورقة الطلب رقم 2023/5292 وعلى مطالعة الذبابة العامة المالية بالأساس تاريخ 2024/1/9 وعلى التحقيقات الأولية والاستطاقية وعلى الأوراق كافة؛

تبين أنه أسند إلى:

- 1- زهراء محمد عناني، والدتها نجوى، مولودة 1995، لبنانية رقم السجل 112/كونين. أوقفت احترازيا بتاريخ 2023/11/11 ووجاهيا بتاريخ 2023/11/24 ولا يزال موقوفة.
- 2- علي صلاح هادي، والدته اسماء، مولود 1992، عراقي. أوقف احترازيا بتاريخ 2023/11/12 ووجاهيا بتاريخ 2023/11/24 ولا يزال موقوفاً.
- 3- محمد ابراهيم عاصي، والدته وردة، مولود 1988، لبناني رقم السجل 151/انصار. أوقف وجاهيا بتاريخ 2023/11/28 ولا يزال موقوفاً.
- 4- حسين محمود معتوق، والدته رجاء، مولود 1997، عراقي. أوقف غيابيا بتاريخ 2023/11/28 ولا يزال متواريا.
- 5- علي محمود حمية، والدته لورانس، مولود 1962، لبناني رقم السجل 61/طاريا الجنوبي. أوقف احترازيا بتاريخ 2023/12/7 ووجاهيا بتاريخ 2023/12/13 ولا يزال موقوفاً.
- 6- محمد احمد مظلوم، والدته فاطمة، مولود 1988، رقم السجل 33/بريتال. أوقف غيابيا بتاريخ 2023/12/29 ولا يزال متواريا.
- 7- زين العابدين محمود طليس، والدته مريم، مولود 1981، رقم السجل 42/66 بريتال. أوقف غيابيا بتاريخ 2023/12/29 ولا يزال متواريا.
- 8- مثنى جبار رجب عيساوي، والدته صبيحة، مولود 1997، عراقي. أوقف غيابيا بتاريخ 2023/12/29 ولا يزال متواريا.
- 9- محمد حسن علي حمية، والدته هبة، مولود 2000، لبناني رقم السجل 61/طاريا الجنوبي. أوقف احترازيا بتاريخ 2023/12/19 ووجاهيا بتاريخ 2024/3/15 ولا يزال موقوفاً.
- 10- مؤمن بسام بيضون، والدته ضحى، مولود 1996، لبناني رقم السجل 2000/الحديد.

قاضي التحقيق في بيروت

1

janoubia.com

12- كل من يظهره التحقيق.

بأنه في بيروت وخارجها وبتاريخ لم يمر عليه الزمن أقدم المدعى عليهم على التزوير واستعمال المزور وعلى الأثر غير المشروع والرشوة.

وبنتيجة التحقيق تبين:

أولاً: في الوقائع:

تبين أنه بعد قيام عناصر فرع التحقيق في شعبة المعلومات بضبط مستندات من منازل بعض الأشخاص الذين يعملون في مجال تخليص معاملات الطلاب العراقيين والتدقيق بها للتأكد من صحتها في وزارة التربية والتعليم العالي خلال التحقيق بجرم دفع رشاوي تبين ان افادة المعادلة برقم وارد 11352/م ع 2022/ ورقم صادر 11261/ا س 2022/ باسم الطالب نبيل عبد الكريم محمد ال عزيز والمضبوطة لدى المدعوة زينب النادر غير مطابقة للقيود الرسمية في الوزارة وان الرقم السابق ذكره يعود لمعاملة لخرى باسم طالب اخر اضافة الى عدم صحة التواقيع العائدة لموظفي الوزارة عليها كما عدم صحة الاختام الممهورة بها، فتم تنظيم محضر مستقل بهذه الواقعة.

وتبين انه خلال التحقيقات الاولية ورد الى فرع التحقيق في شعبة المعلومات كتاب من سفارة جمهورية العراق عدد 1521/3/11 تاريخ 2023/9/19 يتبين منه ان الأختام والتوقيع الواردة على وثائق الطالب العراقي جابر صيوان رضا غير صادرة عن الملحقية الثقافية العراقية وأنه كلف مؤمن بسام بيضون بتصديق وثائقه، كما ورد إلى الفرع عينه كتاب من سفارة جمهورية العراق عدد 657/3/11 تاريخ 2023/10/9 يتبين منه ان الأختام والتوقيع الواردة على وثائق الطالب العراقي يحيى محمد علي عسكري غير صادرة عن الملحقية الثقافية العراقية وأنه كلف مثنى جبار رجب بتصديق وثائقه، وقد ورد ايضا" كتاب من سفارة جمهورية العراق عدد 1771/3/11 تاريخ 2023/10/23 يتبين منه ان الأختام والتوقيع الواردة على وثائق الطلاب العراقيين محمد صبار محمود ومحمد أحمد هليل سريش وشهاب ياسين فضل و عبد اللطيف عفيف عبد اللطيف وحسام علي صليل ومصطفى حسن هادي ومحمد علي هزي غير صادرة عن الملحقية الثقافية العراقية وأنهم كلفوا حسين محمود معنوق وعلي صلاح هادي بتصديق وثائقهم، وكذلك ورد كتاب من سفارة جمهورية العراق عدد 1923/3/11 تاريخ 2023/11/8 يتبين منه ان الأختام والتوقيع الواردة على وثائق الطلاب العراقيين كزار صلاح مهدي وظافر شريف عاكول وآية هادي صالح ورؤى موسى زامل غير صادرة عن الملحقية الثقافية العراقية وأنهم كلفوا حسين محمد معنوق وعباس عبد الجبار خلف وعمر فادي غلابيني بتصديق وثائقه، اضافة ايضا" الى كتاب من سفارة جمهورية العراق عدد 2036/3/11 تاريخ 2023/11/24 يتبين منه ان الأختام والتوقيع الواردة على وثائق الطالبتين العراقيتين يحيى دينا باسم محمد ومياسه أحمد كريم غير صادرة عن الملحقية الثقافية العراقية وأنهما كلفا حسين معنوق وعباس عبد الجبار ومحمد عاصي بتصديق وثائقهما.

وتبين ان المدعوة زينب علي النادر صرحت خلال التحقيقات الاولية ان المعادلة المتعلقة بالطالب نبيل عبد الكريم ال عزيز كانت بحوزتها وكانت بصدد تصديق الشهادة الدراسية، وأنها تعرفت على نبيل ال عزيز عبر عراقيين آخرين من خلال عملها في تعقيب المعاملات، وأن نبيل ال عزيز تواصل معها من أجل معادلة الإعدادية فتواصلت هي مع المدعى عليها زهراء عناني

قاضي التحقيق في بيروت

بهرم

كونها أفضل منها في مجال تعقيب المعاملات، وأن المدعى عليها عناني طلبت منها مبلغ ألف وخمسمائة دولار أميركي وهي بدورها أخبرت الطالب بالمبلغ الذي قام بتحويله وسلمته لزهره عناني، وأن عمولتها من هذه المعادلة هي خمسين دولار أميركي، وأنها قامت بتسليم الدراسة الإعدادية إلى الجامعة وبعد ذلك طلب منها نبيل إنجاز معادلة البكالوريوس عبر تقديمها إلى الجامعة واستغرقت مدة ستة أشهر تقريباً، ومن ثم تقدمت له بطلب الحصول على الشهادة الجدارية وباقي الإفادات والتصديقات حيث لجأت إلى خالد راشد وهو معقب معاملات من الجنسية العراقية، وطلب منها هذا الأخير مبلغ خمسمائة وخمسين دولار أميركي وقام بإنجازها؛ وأن هذه المعاملة هي المعاملة الوحيدة التي أنجزتها عن طريق زهره عناني كونها تطلب أتعاب مرتفعة، وأنها لم يسبق لها أن طلب منها أي طالب تزوير أو إجراء معاملة غير شرعية، وأنها ليس لديها أي معرفة بأن المعادلة ليست صحيحة ولا تعرف ما إذا قام أي من زهره عناني أو خالد راشد بتزوير أي مستندات، وأنها لا تعرف عن كيفية إقدام زهره عناني على معادلة الإعدادية أو ما إذا كانت تقوم بذلك بطريقة غير صحيحة أو غير قانونية.

وتبين أن المدعى عليها زهره عناني صرحت خلال التحقيقات الأولية أنها بدأت منذ العام 2020 العمل بتعقيب المعاملات وتتابع سير إنجاز المعاملات الخاصة بالطلاب العراقيين في الجامعات والدوائر الرسمية اللبنانية، وأنها في العام 2019 كانت تتابع دراستها في الجامعة الإسلامية في خلدة حيث تعرفت على العديد من الطلاب العراقيين، وأنه كون الطلاب العراقيين يعانون في موضوع إنجاز معاملاتهم بدأت العمل في هذا المجال من خلال عدد من المعقبين ومنهم سميح حويجي وعلي نصر الله وحسين معتوق وشخص يدعى عماد تجهل كامل هويته، وأنها كانت تستحصل على مبالغ مالية تتراوح بين الأربعمائة والألف ومائتين دولار أميركي بهدف تسريع استلام المعاملات، وأنها سبق وأنجزت بعض المعاملات في وزارة التربية لصالح المعقبة زينب النادر ومعقب عراقي، وأنه بالنسبة لمعادلة الإعدادية قامت بإنجاز معاملة واحدة تعود لطلب يدعى نبيل إذ زودتها زينب النادر ببعض الأوراق والمستندات الخاصة بهذا الطالب واستلمت منها مبلغ مالي تعتقد أنه ألف دولار أميركي مقابل التسريع في إنجاز المعاملة وحينها سلمت كامل الملف للمدعى عليه حسين معتوق مع مبلغ ستمائة دولار أميركي وبعد حوالي الأسبوع سلمها حسين الإفادة، وأنها تجهل كيفية قيام حسين معتوق بإنجاز المعاملة إنما أعلمها في إحدى المرات أنه يتابع إنجاز المعاملات عن طريق شخص يدعى أبو سمر، وأنه ليس لها أي علاقة بموضوع التزوير وإنما أعلمها حسين معتوق أن المعادلات تتم بشكل قانوني، وأنه منذ حوالي السبعة أشهر أعلمها حسين معتوق أن جميع إفادات المعادلة الإعدادية مزورة كما أن بعض إفادات معادلة البكالوريوس مزورة، وأنها تواصلت مع العراقيين الذين عملت معهم وأعدت الأموال للذين تبين أن إفاداتهم مزورة، وأن حسين معتوق كان يقوم بالعديد من المعادلات للمعقب العراقي متنى الجبار العيساوي، وأن حسين معتوق كان يعاونه شخص يدعى علي هادي وهو عراقي الجنسية ويعمل معه في التزوير وهو شريك له، وأن زينب النادر لم تكن تعلم أن الإفادة مزورة، وأنها بعد أن علمت أن الإفادة مزورة أعلمت زينب النادر بالأمر، وأنه يوجد شخص يدعى مصطفى الشمري وهو يعمل مع حسين معتوق بهدف إنجاز المعاملات؛ وأنها تعرفت على حسين معتوق منذ حوالي السنتين عن طريق المدعو مهند التميمي الذي كان يعمل بصفة محاسب في الملحقية الثقافية العراقية، وأن حسين معتوق هو حالياً زوجها وتم عقد القران بينهما منذ حوالي اليومين، وأنه لا يوجد أي علاقة بينها وبين علي هادي وهو صديق زوجها ويعمل معه؛ وأنه في بداية هذا العام تبين أن إحدى المعادلات الإعدادية مزورة وقد علمت بهذا الأمر من حسين معتوق ومن الطالب وقد أعدت المال للطالب وحصل شجار بينها وبين حسين معتوق، وأن حسين معتوق أعلمها أن جميع المعادلات التي قام بها مزورة وكانت أكثر من عشر معاملات وكان يقوم بذلك عن طريق المدعى عليه علي حمية الملقب بأبو سمر وابنه المدعى عليه حسن حمية، وأنها التقت بعلي وحسن حمية حيث قامت هي وحسين معتوق بزيارتها كما أنها أبلغت أباها بتاريخ 2023/11/9 لحضور حفل

زفافها مع حسين معتوق، وأنها في إحدى المرات التقت بحسن حمية على الطريق في وسط بيروت بناء لطلب حسين معتوق واستلمت منه ملف، وأنه من خلال الاتصالات التي كان يجريها حسين معتوق أمامها تبين لها أنه يتم طباعة الإفادات في أحد المنازل في محلة الأوزاعي، وأن حسين معتوق كان يلتقي بالحمية في محلة الرملة البيضاء في محلة خلدة، وأن حسين معتوق كان يستحصل مع حسن حمية على إفادات وشهادات عائدة لطلاب عراقيين عليها ختم أمينة سر المصادقات الجامعية سحر جعفر وعليها التوقيع وإنما دون العدد والتاريخ حيث كان حسين معتوق يدون عليها الأعداد ويطلع التاريخ بواسطة طباعة تواريخ، وأن حسين معتوق كان بحوزته شهادات وإفادات عليها ختم سحر جعفر دون توقيعها وأجبرها على التوقيع عنها، وأنه منذ حوالي السنة أشهر أحضر حسين معتوق كيس بداخله أختام وزارة التربية والجامعة الإسلامية وأمانة سر قسم المصادقات وتركهم في منزلها لحوالي أربعة أيام ثم قام أحد الأشخاص بأخذها، وأن حسين معتوق أعلمها أن مصدر الأختام هو علي حمية ورقم هاتف هذا الأخير هو 70/901101؛ وأن الإفادة باسم علي محمود كرم المطوري التي وجدت داخل سيارتها عائدة لحسين معتوق وهو تركها في سيارتها، وأنه لا يوجد تواصل بينها وبين الطالب علي محمود كرم المطوري ومن المرجح أنه يتواصل مع حسين معتوق مباشرة؛ وأن ختم التاريخ والمحابر الأربعة التي وجدت في منزلها عائدة لزوجها حسين معتوق حيث كان يستخدمها هو والمدعو حسن حمية خلال تزوير الإفادات علماً حسين معتوق كان يقيم معها في المنزل منذ حوالي السنة، وأن الشهادات والإفادات والمستندات التي وجدت في منزلها عائدة لها ولزوجها حسين معتوق ومن الممكن أن تتضمن إفادات مزورة.

وتبين ان المدعى عليه علي صلاح هادي صرح خلال التحقيقات الأولية أن الإفادات والشهادات التي تم العثور عليها معه عائدة لطلاب عراقيين وقد استلمها من المدعى عليه حسين معتوق، وأنه يعمل في مجال تعقيب المعاملات، وأن الإفادات والمصادقات التي كانت بحوزته كان بصدد تلفها كونها مزورة، وأنه كان يقوم بإنجاز المعاملات في وزارة التربية من خلال حسين معتوق، وأن جميع الإفادات والمستندات المزورة زوده بها حسين معتوق فضلاً عن إفادات كان قد سلمها للطلاب، وأنه فور علمه بالتزوير أبلغ السفارة العراقية بالموضوع وأعاد المبالغ المالية للطلاب، وأنه تعرف على حسين معتوق من خلال وجودهما في الجامعة الإسلامية في لبنان ويوجد علاقة صداقة بينهما وكان يعمل حسين معتوق في تعقيب المعاملات وقد عمل هو معه في هذا المجال منذ بداية العام 2023، وأنه عندما تبين له وجود تزوير منذ حوالي الأربعة أشهر توقف عن العمل مع حسين معتوق، وأنه لم يكن يعلم أن حسين معتوق يقوم بعملية تزوير، وأن الطلاب كانوا يسألونه عن صحة الإفادات لذلك طلب من أحد الطلاب التوجه إلى وزارة التربية للتأكد من صحة الإفادة فتبين أنها مزورة، وأنه يجهل كيفية قيام حسين معتوق بتزوير الإفادات وإنما أعلمه أنه استحصل على الإفادات من محمد عاصي، وأنه على معرفة سطحية بزهره عنائي، وأن حسين معتوق غادر إلى العراق منذ حوالي الشهرين، وأن رانيا خالد حبيبته ولا علاقة لها بالموضوع؛ وأنه منذ حوالي الشهر تواصل معه نادر الطائي وطلب منه التأكد من معاملات أنجزها حسين معتوق لصالح الطالب ذو الفقار حيدر جيب حيث بالفعل تواصل هو بدوره مع حسين معتوق الذي طلب منه استلام الملف العائد لذو الفقار وتسليمه للاخير بعد الحصول على مبلغ ألفي دولار أميركي منه، وأنه قام بتحويل المبلغ إلى حسين معتوق، وأنه بعد أن استلم الملف تبين له أن معادلة الإعدادية ومعادلة البكالوريوس والشهادة جميعها مزورة، وأنه تواصل مع ذو الفقار وطلب منه مبلغ ألفين ومائتي دولار أميركي بهدف إعادة إنجاز جميع المعادلات بالطرق القانونية، وأنه ليس له علاقة بالمستندات المزورة وقد استلمها من حسين معتوق، وأنه استلم الكتابين العائدين لذو الفقار من حسين معتوق مع كامل الملف وقد قام بتمزيق الورقة التي كان يوجد عليها ختم الجامعة وختم الملحقية العراقية كون الأختام كانت مزورة.

وتبين أن المدعوة رانيا حسن خالد صرحت خلال التحقيقات الأولية أنها تعرفت على المدعى عليه علي هادي منذ حوالي السنتين ونصف في إحدى المقاهي في محلة الحمراء وتوطدت العلاقة بينهما، وأنها لا تعلم أن علي هادي يقوم بإنجاز معاملات متعلقة بالطلاب العراقيين علماً أنه في مرات عدة طلب منها إرسال مبالغ مالية تتراوح ما بين الثلاثمائة والألفين دولار أميركي إلى أشخاص مجهولين من قبلها بعد أن أعلمها أن جواز سفره منتهي الصلاحية، كما طلب منها استلام مبالغ تتراوح ما بين الخمسمائة والألفين دولار أميركي من OMT تم تحويلها على اسمها بالإضافة إلى أنه كان يرسل له عبر تطبيق الواتساب صور عن شهادات لطلاب عراقيين؛ وأنها لا تعرف حسين معتوق على الإطلاق.

وتبين أن المدعو ذو الفقار حيدر جيب صرح خلال التحقيقات الأولية أنه لدى مراجعته الجامعة الإسلامية تفاجأ بعدم وجود المعادلات الخاصة به أي معادلة الإعدادية والبيكالوريوس في ملفه في الجامعة علماً أن المدعى عليه علي هادي أكد له أن ملفه موجود كاملاً في الجامعة، وأنه سبق ودفع للمدعى عليه علي هادي مبلغ ألفين ومائتين دولار أميركي بغية إنجاز معادلتى الإعدادية والبيكالوريوس، وأن المدعى عليه علي هادي أعلمه أن معادلتى الإعدادية والبيكالوريوس صحيحتين ومنجزتين وإنما الإفادات الجامعية والشهادة الجامعية غير صحيحة، وأنه يرغب باتخاذ صفة الادعاء الشخصي ضد علي صلاح هادي.

وتبين أن المدعى عليه محمد ابراهيم عاصي صرح خلال التحقيقات الأولية أنه لا يعرف أي شخص عراقي يدعى علي صلاح هادي، وأنه لا يعرف أي شخص عراقي يدعى حسين معتوق وإنما منذ حوالي الشهرين حضرت دورية من جهاز أمن الدولة إلى مكتبه في الجامعة الإسلامية وسألته عن شخص يدعى حسين معتوق وطلبت منه أن يزوده بملفه في الجامعة ولكن بعد التدقيق لم يتبين وجود أي ملف يحمل اسم هذا الشخص وبالتالي حسين معتوق ليس طالب في الجامعة الإسلامية، وأنه ليس لديه أي معلومات عن قيام كل من حسين معتوق وعلي هادي بأعمال التزوير، وأن ما ورد في إفادة علي هادي أن حسين معتوق يستحصل على الإفادات منه غير صحيح وقد يكون حسين معتوق صرح بهذا الأمر حتى يطمئن علي هادي بأن هذه الإفادات غير مزورة؛

وتبين أنه ورد إلى مفرزة الاستقصاء المركزية لدى جهاز أمن السفارات كتاب سفارة جمهورية العراق رقم 1657/3/11 تاريخ 2023/10/9 المتضمن أنه تم إعلامها من قبل الطالب يحيى محمد علي عسكري الذي راجع الملحقة الثقافية العراقية في بيروت للاستفسار عن صحة صدور وثائقه وقد تبين أن الأختام والتوقيع غير صادرة عن الملحقة الثقافية في بيروت وقد أعلمهم الطالب يحيى محمد علي عسكري بأنه كلف الطالب مثنى جبار رجب بتصديق وثائقه موضوع البحث؛ وأنه خلال التحقيق لدى مفرزة الاستقصاء المركزية لدى جهاز أمن السفارات صرح المدعو محمد عبد المحسن حسن الموسوي أن الطالب يحيى محمد علي عسكري تواصل مع الملحقة الثقافية العراقية في بيروت وأعلمهم بأنه من خريجي الجامعة الإسلامية وقد تعرض للاحتيال من قبل معقب معاملات عراقي يدعى مثنى جبار رجب الذي تعرف عليه عن طريق سائق أجرة، وأن هذا الأخير عرض على يحيى عسكري تصديق أوراقه بفترة قصيرة واتفقا على مبلغ ألف دولار أميركي وسلمه الأوراق، وأنه بعد مرور أيام اتصل به والتقى في أحد المطاعم في محلة الروشة حيث استلم الأوراق وسلم مثنى جبار مبلغ تسعمائة دولار أميركي؛ وأنه بعد أن توجه يحيى عسكري إلى العراق توجه إلى التعليم العالي العراقي لإكمال المعادلة حيث أعلموه أنه يوجد خطأ في الأختام وطلبوا منه التواصل مع الملحقة وتبين أن الأختام غير صحيحة، وقد صرح المدعى عليه مثنى جبار رجب عيساوي أمام مفرزة استقصاء جهاز امن السفارات أنه ورده اتصال من المدعو يحيى عسكري منذ حوالي الثلاثة أشهر حيث طلب منه الأخير تصديق أوراق له فصرح له أنه على معرفة بأحد الأشخاص الذي بإمكانه تصديق الأوراق مقابل ثمانمائة دولار أميركي بفترة أقصاها

قاضي التحقيق في بيروت

الأسبوع فوافق الطالب يحيى؛ وأنه اتصل بالمدعى عليه حسين معتوق وأعلمه بالأمر فطلب منه الأخير إحضار الأوراق وهذا ما حصل إذ أنه استلم من الطالب يحيى الأوراق وسلمها إلى حسين معتوق الذي اتصل به بعد ثلاثة أيام وأعلمه بأنه تم تصديق الأوراق فاستلم الأوراق منه وسلمها إلى الطالب يحيى عسكري، وأن هذا الأخير اتصل به بعد فترة وأعلمه بأن المصادقات غير صحيحة، وأنه تعرف على المدعى عليه حسين معتوق أمام السفارة العراقية حيث اقترب منه هذا الأخير وأعلمه أنه بإمكانه تصديق أوراقه خلال مدة أقصاها أسبوع مقابل ثمانمائة دولار أميركي؛ وأنه لم يستحصل على أي بدل مادي لنفسه من الطالب يحيى عسكري إنما فقط عمل على مساعدته، وأنه لم يكن يعلم أن حسين معتوق يقوم بتزوير الأختام والتوقيع.

وتبين المدعو يحيى محمد علي عسكري عاد وصرح امام فرع التحقيق في شعبة المعلومات أنه بعد أن استحصل على الشهادة الجامعية خلال شهر آذار من العام 2023 حاول تصديق هذه الشهادة ولكنه لم يتمكن من ذلك فاتصل بالمدعى عليه مثنى الجبار رجب فأعلمه أن هذا الأمر، وأنه بعد أسبوع ورده اتصال من مثنى أعلمه بأنه من الممكن تصديق الشهادة مقابل مبلغ ألف دولار أميركي وأكد له أن العملية قانونية، وأنه التقى به في الجامعة الإسلامية وسلمه الشهادة وبعد حوالي الثلاثة أيام التقى به في مقهى زعفران في محلة الروشة وسلمه مثنى الشهادة محتومة من وزارتي التربية والخارجية والملحقية الثقافية العراقية وسلمه هو مبلغ ثمانمائة دولار أميركي بدلاً من ألف دولار أميركي؛ وأنه بعد عودته إلى العراق توجه إلى وزارة التربية ليستحصل على المعادلة ولكن لم يرد للوزارة صحة صدور ختم الملحقية وطلبوا منه التواصل مع الملحقية ليتبين أن الختم غير صحيح، وأن مثنى تفاجأ بالأمر وأعاد له مبلغ الثمانمائة دولار أميركي وأعلمه بأن تمكن من تصديق الشهادة من خلال أحد الأشخاص دون الإفصاح عن اسمه؛

وتبين ان المدعو محمد علي هزن صرح خلال التحقيقات الأولية أنه التقى بالمدعى عليه علي هادي منذ سنة الذي أعلمه بأنه باستطاعته مساعدة الطلبة العراقيين بتسريع إنجاز أوراقهم، وأنه عند مغادرته لبنان تواصل مع المدعوة أمينة الذي تقوم بالاهتمام بدفع أقساط الجامعة للعراقيين مقابل أجور ضئيلة فسألها عن إمكانية تنظيم وكالة لها بغية تصديق أوراقه فأعلمته أنه لا يمكنها ذلك وأنه يمكن للمدعى عليه علي الهادي إنجازها حيث عمل على التواصل معه بحيث نظم وكالة للمدعوة نادين حسن عياد وأرسلها إلى لبنان مع مبلغ تسعمائة دولار أميركي، وأنه استلم أوراق خلال مهلة أسبوعين لتعلمه بعد حوالي الشهر المدعوة أمينة أن الأختام والمصادقات غير صحيحة وأن المدعى عليهما علي هادي وحسين معتوق عملا على تزوير الأختام، وأن المدعوة أمينة لا علاقة لها بالموضوع وهي ضحية أيضاً.

وتبين أن المدعو مصطفى حسن الزبيدي صرح خلال التحقيقات الأولية أنه منذ حوالي السنة التقى بالمدعى عليه علي هادي الذي أعلمه بأنه باستطاعته مساعدة الطلبة العراقيين بتسريع إنجاز أوراقهم، وأنه عند مغادرته لبنان تواصل مع المدعوة أمينة الذي تقوم بالاهتمام بدفع أقساط الجامعة للعراقيين مقابل أجور ضئيلة فسألها عن إمكانية تنظيم وكالة لها بغية تصديق أوراقه فأعلمته أنه لا يمكنها ذلك وأنه يمكن للمدعى عليه علي الهادي إنجازها حيث عمل على التواصل معه بحيث نظم وكالة للمدعوة نادين حسن عياد وأرسلها إلى لبنان مع مبلغ تسعمائة دولار أميركي، وأنه استلم أوراق خلال مهلة أسبوعين لتعلمه بعد حوالي الشهر المدعوة أمينة أن الأختام والمصادقات غير صحيحة وأن المدعى عليهما علي هادي وحسين معتوق عملا على تزوير الأختام، وأن المدعوة أمينة لا علاقة لها بالموضوع وهي ضحية أيضاً.

وتبين ان المدعوة أمينة طه الموسى صرحت خلال التحقيقات الأولية أنها طالبة ماجيستر في جامعة الجنان وقد وردها اتصال هاتفى منذ حوالي الشهرين عرف عن نفسه أنه يدعى حسين

معتوق وأعلمها بأنه معقب معاملات للطلاب العراقيين وعلاقته جيدة بمدراء الجامعات في لبنان ووزارة التربية والملحقية الثقافية العراقية ووزارة الخارجية وبإمكانه تسريع المعاملات للطلاب، وعندها تذكر أن الطالبين محمد هزن ومصطفى حسن طلبا منها تصديق معاملاتهما كونهما متواجدين في العراق فأعلمتهما بالأمر وأن حسين معتوق وعلي هادي طلبا مبلغ ثمانمائة وخمسين دولار أميركي عن كل شخص فوافقا، وأنها سلمت الأوراق والمال إلى علي هادي الذي عاد وسلمها الأوراق بعد حوالي الخمسة عشر يوماً، وأنها بعد حوالي الشهر علمت من العديد من الأشخاص داخل الجامعة بأن الأختام والتواقيع المنظمة من قبل علي هادي وحسين معتوق غير صحيحة فقامت بإعلام محمد هزن ومصطفى حسن، وأنها لم تشاهد حسين معتوق إطلاقاً وإنما شاهدت علي هادي ولا علاقة لها بما حدث.

وتبين أن المدعو أحمد عبد الكريم الدير صرح خلال التحقيقات الأولية أنه استحصل على وثائقه هو والطالب العراقي علي محمود كرم من الجامعة الإسلامية للتأكد من صحتها، وأنه راجع وزارة التربية والتعليم العالي وقد تبين أن إفادة المعادلة الإعدادية العائدة له مزورة، وأنه تسجل في الجامعة الإسلامية في العام 2020 وأرسل شهادتين الثانوية العامة والبكالوريوس إلى الجامعة الإسلامية لمتابعة إجراءات لمعادلتها، وأنه حضر في العام 2023 وقدم أوراقه مجدداً للمدعى عليه محمد عاصي وحاول الاتصال به لحوال شهرين دون أي ردّ لذلك استحصل على رقم أحد المعقبين المدعى عليه حسين معتوق الذي أعلمه أنه باستطاعته إنجاز معادلاته ومعادلات علي محمود كرم بوقت سريع مقابل مبلغ ألفي وخمسمائة دولار أميركي لكل شخص، وأن حسين معتوق أعلمه بعد فترة بأن المعاملات الخاصة بهما أصبحت موجودة لدى الجامعة الإسلامية ومنجزة، وأنه بناءً لطلب حسين معتوق سلم صور عن جواز سفره للمدعوة كارول التي طلبت منه بدورها وضع الأوراق داخل مكتبة مقابل الجامعة الإسلامية إعلامهم بأنها امانة لها، إلا أنه لم يقم بتنظيم أي وكالة.

وتبين أن المدعوة عبير اسماعيل وهب صرحت خلال التحقيقات الأولية أن المدعو أحمد الدير استحصل على رقم هاتفها من المدعى عليه حسين معتوق فطلبت منه وضع صور عن جواز السفر الخاص به في مكتبة مقابل الجامعة الإسلامية، وأنها متأكدة من عدم قيامها بإنجاز المعاملة خاصة أنه من قبل حسين معتوق وذلك كون الأخير يمتلك سمعة سيئة، وأن المدعى عليه حسين معتوق تواصل معها بعد أن علم أنها تعمل في مجال تخليص المعاملات للطلاب العراقيين وأكد لها بأنه سوف يقوم بإرسال طلاب عراقيين لها لمتابعة ملفاتهم، فوافقت معه ولكنها علمت بالتواتر أن حسين معتوق سمعته سيئة لجهة الاشتباه بالتزوير فكانت تقوم بالتهرب من الأشخاص من قبله.

وتبين أن المدعى عليه علي صلاح هادي كرر إفادته الأولية السابقة وأفاد أنه على معرفة بالطالب حسام علي صليل الذي اتصل به من حوالي الثلاثة أشهر وأعلمه بأنه بحاجة إلى تعديل المعادلات بعد أن تعرض لعملية تزوير وقد طلب منه تنظيم وكالة لصالح علي حسين عناني من أجل تصليح الوثائق المزورة، وأنه على معرفة بالطالب محمد علي هزن وقد قامت أمانة بتصليح الأوراق المزورة، وأنه لا يعرف الطالب مصطفى حسن هادي ولا الطالب محمد أحمد صليل، وأن أمانة هي من زودت الطلاب برقمه من أجل إرجاع الأموال التي قبضها وسلمها لحسين معتوق، وأن أمانة موسى هي من اتصلت به وسلمته أموال كأمانة لحسين معتوق.

وتبين أن المدعو حسين علي عناني صرح خلال التحقيقات الأولية أنه منذ حوالي السنة أشهر حصل حديث بين شقيقته زينب وقريبتهم زهراء عناني عن الأوضاع المعيشية بحيث تطرق زهراء عن إمكانية وجود فرصة عمل له في مجال المعاملات التربوية، وأن زهراء عناني أبلغته أن عمله سيقصر على توصيل مستندات وملفات تربوية وأنه يتوجب عليه في بعض الأحيان تأمين

اشخاص لكي يعتمد الطلاب على تنظيم وكالات على أسماء هؤلاء الأشخاص، وأنه عمل في هذا المجال لحوالي الثلاثة أشهر وكانت حصته عن كل وكالة عشرين دولار أميركي وحصل الشخص الذي يوافق على تنظيم وكالة باسمه فهي ثلاثين دولار أميركي، وأن أحد الطلاب نظم وكالة باسمه وقد استحصل على مبلغ خمسين دولار أميركي من زهراء، وأنه لا يعرف علي صلاح هادي كما لا يعرف الطالب العراقي حسام علي صليل، وأنه لم يسلم أي ملف لأي شخص خارج الملحقية الثقافية العراقية، وأنه لا علاقة له فيما خص صحة المعاملات كون زهراء هي من كانت تنظم كامل ملف الطالب، وأنه لا يذكر اسم الطالب الذي نظم له وكالة على اسمه ولم يدقق حينها بذلك كونه اعتبر أن الأمر عادي.

وتبين أن المدعوة أمنة طه الموسى صرحت خلال التحقيقات الأولية أنه وردها اتصال هاتفية من المدعى عليه حسين معتوق وأعلمها أنه استحصل على رقمها من طلاب في الجامعة وأنه يقوم بتخليص معاملات الطلاب، وأنه في هذه الفترة كان قد طلب منه حسام صليل ومحمد هزن تصديق معاملات في وزارة التربية فأعلمتهما بالأمر ووافقا، وأنها عندما استلمت الأوراق من الطالبين اتصلت بحسين معتوق الذي أرسل علي هادي واستلم الأوراق والمبلغ المالي، وأنه في هذه الفترة حضر ثلاثة طلاب عراقيين وطلبوا تصديق شهاداتهم فزودتهم برقم حسين معتوق كما اتصلت هي بدورها به؛ وأن الطلاب أحضروا له الأوراق والمبلغ المالي وحضر علي هادي واستلمها ومن ثم حضر علي هادي بعد أسبوعين وسلمها الشهادات مصدقة، وأنها أثناء وجودها في الجامعة سمعت بالتواتر أن المعاملات والمصادقات التي يقوم بها حسين معتوق هي غير شرعية فاتصلت بحسين معتوق وعلي هادي اللذين أنكرا الأمر وبعد إلحاحها اعترف علي هادي وأعلمها أنه سوف يقوم بتصحيح الأوراق، وأنها تقاضت عن كل معاملة عشرة دولارات أميركي، وأنها لم تكن على معرفة سابقة بحسين معتوق، وأنها أرجعت كامل الأموال إلى أصحابها، وأنها لم تلتق بحسين معتوق على الإطلاق.

وتبين أن المدعو عمر فادي غلابيني صرح خلال التحقيقات الأولية أنه لا يعرف المدعوة أية هادي صالح، وأنه لم يسبق له أن عمل في مجال تخليص المعاملات ولم ينظم أي وكالة لأحد، وأنه لم يسبق له أن عمل على تصديق معاملات لطلاب أجنب، وأنه لا علم له بوجود وكالة منظمة بتاريخ 2023/8/3 من قبل العراقية أية هادي صالح له.

وتبين أن المدعوة رنا قاسم درويش صرحت خلال التحقيقات الأولية أن المدعى عليها زهراء عناني هي صديقتها وقريبتها، وأن زهراء عناني طلبت منها أن تؤمن لها أشخاص مع هوياتهم لإرسالهم إلى السفارة العراقية لتصديق الشهادات، وأنها أرسلت لزهرراء عناني هويتها وقد توجهت إلى السفارة العراقية حيث سلمتها زهراء شهادة لطالب عراقي مع وكالة منه باسمها بحيث أجرت عملية المصادقة وسلمت زهراء الشهادة وأعطتها زهراء مبلغ خمسين دولار أميركي لقاء ما قامت به، وأنها بدأت بتأمين لزهرراء معارفها للقيام بهذا الأمر بحيث تحتفظ هي بمبلغ عشرين دولار أميركي وتسلم صاحب الهوية مبلغ ثلاثين دولار أميركي وبعد استنزاف معارفها طلبت من صديقها محمد أمين الداعوق تأمين معارفه بحيث يتقاضى هو عشرة دولارات أميركي ويتقاضى صاحب الهوية عشرين دولار أميركي؛ وأن جميع ما قامت به مع زهراء عناني هي أمور قانونية ولا يوجد فيها أي أعمال مخالفة للقانون.

وتبين أن المدعو محمد أمين الداعوق صرح خلال التحقيقات الأولية أن المدعو عمر غلابيني صديقه ورنا درويش زميلته في الدفاع المدني، وأنه فعلاً أرسل صورة هوية عمر غلابيني لرنا درويش إذ أن هذه الأخيرة طلبت منه تأمين أشخاص للنزول مرتين إلى السفارة العراقية في لبنان ويدفع للشخص مبلغ ثلاثين دولار أميركي ويستطيع هو أن يقطع أي مبلغ من الثلاثين دولار

قاضى التحقيق في بيروت



لمصلحته الخاصة، وأنه أمن لزهراء عناني حوالي العشرة أشخاص وكان عمر غلابيني من ضمن هؤلاء الأشخاص إلا أنه تمتنع عن النزول إلى السفارة العراقية في مواعده، وأن زهراء عناني ورناء درويش أكدتا له أن الأمر قانوني، وأنه لم يكن يعلم أن الشهادات المقدمة إلى السفارة العراقية هي مزورة.

وتبين أن المدعى عليها زهراء محمد عناني كررت إفادتها الأولية السابقة وأفادت أن مهمتها كانت تأمين أشخاص لبنانيين ليتمكن الطلاب من تنظيم وكالات لهم ولم يكن من الممكن اعتماد شخص واحد فقط كون الوكيل يحق له الدخول إلى الملحقية العراقية لينوب عن طالب عراقي بموجب وكالة لمرة واحدة فقط، وأنها اضطرت إلى تأمين العديد من الأشخاص مقابل مبلغ خمسين دولار أميركي، وأن الشخص الموكل يستلم الشهادة وإفادة الإنهاء وإفادة الدرجات وصورة عن جواز السفر ويتوجه إلى الملحقية في المرة الأولى ويسلم الأوراق ليتم إرسال صحة صدور إلى الجامعة المعنية وبعد أسبوع يتوجه ثانية ومعه الشهادة الأصلية بحيث يتم وضع خاتم الملحقية عليها ويدفع الرسوم وهنا ينتهي دوره، وأن حسين معتوق بعد ذلك كان يتولى مصادقة وزارتي التربية والخارجية، وأنه فيما بعد أصبح الموكل يقصد الملحقية مرة واحدة فقط إذ أن حسين معتوق أعلمها أنه وجد طريقة أخرى لمصادقة الشهادات دون الاضطرار إلى قصد الملحقية مرة ثانية ولكنه لم يعلمها عن الطريقة ليصارحها فيما بعد أن أختام المصادقات مزورة وينجزها من قبل أشخاص من آل حمية، وأنه لا علاقة لها بموضوع التزوير الحاصل، وأنها التقت بالشخص من آل حمية الذي كان يتواصل مع المدعى عليه حسين معتوق حيث تبين أنه يدعى علي حمية ملقب بـ "الدكتور" وهو شخص مقعد يعاني من إعاقة نتيجة صغر حجم قدميه وهو أشيب الشعر ويعمل في مجال التزوير.

وتبين أن المدعى عليه علي محمود حمية صرح خلال التحقيقات الأولية أنه تعرف على المدعى عليه حسين معتوق منذ حوالي السنة ونصف من خلال أصدقاء مشتركين، وأنه أثناء وجود حسين معتوق لديه في طاريا طلب منه اصطحابه إلى بلدة بريثال للتعرف على أشخاص ينشطون في مجال تزوير الشهادات الرسمية والأختام فتوجهها إلى منزل المدعو أبو محمد زين طليس الذي ينشط في مجال التزوير وحصل اتفاق بينهما على أن يقوم الأخير بتزويد حسين معتوق بإفادات معادلة ثانوية عامة مزورة مقابل مبلغ مائتي دولار أميركي مقابل كل إفادة؛ وأنه بالفعل بدأ العمل بالإفادات بينهما وكان هو يقوم بالتنسيق بينهما وكانت حصته مبلغ خمسين دولار أميركي عن كل إفادة، وأنه بعد حوالي الشهر أصبح التواصل والتنسيق يتم مباشرة بين حسين معتوق والمدعى عليه زين طليس، وأنه منذ حوالي السعة أشهر ولدى وجوده برفقة حسين معتوق لدى المدعو زين طليس عرفهما الأخير على المدعى عليه محمد أحمد مظلوم وأعلمهما أنه سيتابع بعملية تزوير الإفادات وطلب زين طليس من حسين معتوق إضافة مبلغ مائتي دولار أميركي مقابل كل إفادة ليصبح المبلغ أربع مائة دولار أميركي لكل إفادة؛ وأن العمل استمر بين الثلاثة المذكورين وبقيت حصته خمسين دولار أميركي وإنما خلال شهر أيلول من العام الحالي توقف العمل كون المدعى عليه حسين معتوق فر إلى خارج لبنان، وأن كل من زين طليس ومحمد مظلوم أقدموا بناءً لطلب حسين معتوق على تزوير إفادات معادلة ثانوية عامة ومن ثم إفادات معادلة البكالوريوس التي توقع من قبل المدعو عبد المولى شهاب الدين، كما كان يتم تزوير الأختام العائدة لوزارة التربية ومن بينهما ختم باسم سحر جعفر بالإضافة إلى ختم وزارة الخارجية العراقية وختم الملحقية الثقافية وختم الطابع المالي بالإضافة إلى تزوير بعض الإفادات والشهادات باسم بعض الجامعات، وأنه تواصل معه عدد من الطلاب للاستحصال على شهادات وإفادات وقام زين طليس بإنجازها مقابل مبلغ خمسمائة دولار أميركي علماً أنه كان يستحصل من الطالب على مائتين دولار أميركي، وأنه يعمل مع محمد مظلوم وزين طليس ثلاثة سائقين فانات من بينهم المدعو محمد طليس وآخر من آل فيثروني بحيث يقومون هؤلاء بنقل المستندات إلى حسين معتوق الذي بدوره يسلم الاموال إلى

قاضي التحقيق في بيروت

محمد مكرم

السائقين، وأنه يعرف اسم علي هادي وسمع به تكررراً ومراراً من خلال حسين معتوق وسمع منه أنه يستخدم علي هادي في أمور لوجيستية.

وتبين أن المدعى عليه مؤمن بسام بيضون صرح خلال التحقيقات الأولية أنه يعرف شخص عراقي يدعى جابر صيوان رضا ولكنه لا يعرفه شخصياً وإنما عبر صديق له وقد وكله هذا الأخير لإنجاز معاملة له داخل السفارة العراقية، وأنه منذ حوالي الثمانية أشهر تقريباً تعرف على شخص سوري يدعى علي سلمى الذي أعلمه أنه موظف في جامعة الجنان في طرابلس وعرض عليه أن يعمل معه في مجال إنجاز معاملات الطلاب لدى الدوائر الرسمية في بيروت مقابل بدل مالي قدره خمسين دولار أميركي مقابل كل مرة يتوجه فيها إلى بيروت وقد أكد له أن كل ما سيقوم به هو قانوني؛ وأن علي سلمى سلمه وكالة خطية من طالب عراقي يدعى جبار صيوان رضا تخوله ملاحقة إنجاز وتصديق ومعادلة شهادته الجامعية اللبنانية لدى السفارة العراقية في بيروت، وبالفعل توجه إلى جامعة الجنان واستحصل على شهادة حسن سلوك للطالب وبعدها توجه إلى السفارة العراقية في بيروت الذين استلموا منه الأوراق وطلبوا منه العودة بعد يومين؛ وأنه استلم الأوراق من السفارة وسلمها إلى علي سلمى ولم يعرف أي شيء عن ما حصل، وأنه توجه مع علي سلمى لمرافقته في إنجاز معاملات وكان ينقده مبلغ عشرين أو ثلاثين دولار، وأنه لم يقدّم بانجاز سوى هذه المعاملة، وأنه لم يكن يعلم أن الأختام والتوقيعات الموجودة على المستندات مزورة، وأن علي سلمى كان لديه صديق يدعى علي هادي كان يجتمع معه في الجامعة الإسلامية في خلدة، وأن علي سلمى هو سوري الجنسية عمره حوالي الأربعين عاماً كان يقيم في محلة أبو سمرا وقد سمع بالتواتر أنه ترك مكان سكنه، وأنه لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بموضوع التزوير وكان دوره نقل مستندات، وأنه طلب منه علي سلمى تأمين أشخاص ليتوكلوا عن طلاب عراقيين وقد زوده بصورة هوية شخصيين، وأنه لا يتواصل مع أي من الطلاب العراقيين ولا علي هادي.

وتبين أنه خلال التحقيق الاستنطاقي نفت المدعى عليها زهراء محمد عناني ما هو مسند إليها وأفادت أنها استلمت حوالي سبع معاملات لطلاب عراقيين وطلب منها المدعى عليه حسين معتوق أن تأخذ مبلغ ألف أو ألف ومائتين دولار أميركي عن كل معاملة، وأن المدعى عليه حسين معتوق استلم منها معاملات وأبلغها أنه على معرفة بأحد الموظفين النافذين في وزارة التربية وبعد حوالي الأسبوع سلمها الإفادات؛ وأنها علمت لاحقاً عن وجود تزوير فقامت بإعادة المبالغ المدفوعة إلى الطلاب، وأنها راجعت حسين معتوق الذي أنكر معرفته بالأمر ولم يخبرها عن الشخص الذي زودها بالإفادات سوى أنه يدعى أبو سمر ولاحقاً علمت أن هذا الشخص هو علي حمية وابنه حسن، وأن حسين معتوق لم يذكر أمامها اسم محمد عاصي، وأنها لم تكن على علم أن زوجها كان يقوم بتزوير الأختام قبل تأمين الزبائن له، وأنه بعد علمها حصل خلاف بينهما وقد علمت بالأمر في شهر آب أو أيلول، وأن المدعى عليه علي هادي كان يقوم باستلام وتوصيل الشهادات، وأنها توقفت عن التعامل مع زوجها قبل حوالي الشهر من افتضاح أمر تزويره للشهادات.

وتبين أن المدعى عليه علي صلاح هادي نفى خلال التحقيق الاستنطاقي ما هو مسند إليه وكرر إفادته الأولية وأفاد أنه استلم ثمانية معاملات لطلاب عراقيين وسلمها إلى المدعى عليه حسين معتوق لكي يقوم بإنجازها، وأنه عند قيامه بتفحص هذه المعاملات تبين أنها مزورة، وأن المدعى عليه حسين معتوق أعلمه أنه استحصل على هذه الإفادات من المدعى عليه محمد عاصي، وأنه تعرف على المدعى عليه حسين معتوق من خلال أحد طلاب الجامعة الإسلامية المدعو محمد جعفر شاكر وقد سبق للمدعى عليه معتوق أن أنجز معاملة للأخير فعرض عليه إنجاز معاملات لأصدقاء والده، وأنه سلم المدعى عليه حسين معتوق الأوراق المطلوبة لثمانية طلاب ومن بعدها أعاد له المعاملات منجزة وسلمه مبلغ ما بين السبعة والثمانية آلاف دولار أميركي، وأنه طلب من الطلاب التأكد من صحة المستندات من الوزارة وعندما تبين أنها مزورة أعاد المبالغ المالية وقام

وتبين ان المدعى عليه محمد ابراهيم عاصي نفى خلال التحقيق الاستنطاقي ما هو مسند اليه وافاد بأنه لم يستلم أي معاملة او ينجز أي معاملة تتضمن مستندات مزورة وقيود غير صحيحة، وأنه على معرفة بالمدعى عليها زهراء عناني إذ أنه كان يشاهدها في الجامعة ولكنه لم يستلم منها أي معاملة، وأنه لا يعرف المدعى عليهما حسين معتوق وعلي هادي، وأنه لم يستلم أي إفادات مزورة للمدعى عليهم حسين معتوق وعلي هادي وزهراء عناني.

وتبين ان المدعى عليه علي محمود حمية نفى خلال التحقيق الاستنطاقي ما هو مسند اليه وافاد ان إفادته خلال التحقيقات الأولية غير صحيحة ويترجع عنها كلياً، وأن المدعى عليه حسين معتوق تعرف على المدعى عليه زين العابدين طليس في منزله وقد بادر المدعى عليه حسين معتوق الي التقرب منه بعد أن عرف أنه من بلدة بريثال، وأنه تعرف على المدعى عليها زهراء عناني التي حضرت لمرة واحدة إلى بلدة طاريا، وأنه ليس لديه أي معلومات عن العلاقة التي نشأت بين المدعى عليه حسين معتوق من جهة والمدعى عليهما زين العابدين طليس ومحمد مظلوم من جهة اخرى ولا علم له عن عمل المدعى عليه حسين معتوق في مجال تزوير الشهادات.

وتبين ان المدعى عليه محمد حسن علي حمية نفى خلال التحقيق الاستنطاقي ما هو مسند اليه وافاد أنه التقى بالمدعى عليه حسين معتوق مرة واحدة، وأنه ليس لديه أي علاقة بموضوع تزوير الشهادات، وأنه يتراجع عن إفادته خلال التحقيقات الأولية وقد أدلى بها فقط من أجل البقاء مع والده ولم يقم بإيصال والده إلى أي مكان يتعلق بالاجتماع بأشخاص لهم علاقة بتزوير شهادات.

وتبين ان المدعى عليهم حسين محمود معتوق ومثنى جبار رجب عيساوي ومحمد أحمد مظلوم وزين العابدين محمود طليس ومحمد فادي لم يحضروا خلال التحقيقات الأولية والاستنطاقيّة فتم اصدار مذكرات توقيف غيابية بحقهم باستثناء المدعى عليه فرحات.

وتبين ان المدعى عليه بيضون لم يحضر خلال التحقيق الاستنطاقي وتم ارجاء اتخاذ اي اجراء بحقه الى القرار الظني.

تأييد هذه الوقائع بالأدلة التالية:

- 1 - بالتحقيقات الأولية والاستنطاقيّة.
- 2 - بنسخ الشهادات والافادات المزورة المضبوطة.
- 3 - بالكتب الواردة من السفارة العراقية.
- 4 - بمذلول اقوال المدعى عليهم والشهود.
- 5 - بقرينة توارى بعض المدعى عليهم.
- 6 - بجميع الأدلة والقرائن المجملّة في التحقيق.

ثانياً: في القانون :

حيث يتبين من الوقائع المعروضة اعلاه، لا سيما مدلول اقوال المدعى عليهم علي حميه و عناني و هادي ومن قرينة ضبط بعض المستندات المزورة بحوزة المدعى عليه عهادي لدى توقيفه ومن الكتب الواردة من السفارة العراقية، ان المدعى عليهم حسين معتوق وزهراء عناني وعلي هادي ومثنى عيساوي وعلي حمية وحسن حمية وزين طليس ومحمد مظلوم اقدموا بالاشترار فيما بينهم

قاضي التحقيق في بيروت

على تزوير شهادات جامعية وافادات منسوب صدورها عن امالة بسر المعادلات في وزارة التربية والتعليم العالي وافادات منسوب صدورها عن الملحقية الثقافية في السفارة العراقية اضافة الى تزوير اختتام عاندة الى وزارة التربية والملحقية الثقافية العراقية.

وحيث ان فعل المدعى عليهم معتوق وعناني وهادي وعيساوي وعلي وحسن حسية ومطلوم وطليس المبين اعلاه من شأنه ان يشكل جرائم المواد 459 و460/459 و438 من قانون العقوبات.

وحيث لم يتبين من معطيات الملف ان المدعى عليهم المذكورين اعلاه قد اقدموا على استعمال الشهادات والمستندات المزورة وان واقعة اقدمهم على تسليم المستندات المزورة الى اصحاب العلاقة من الطلاب العراقيين ليس من شأنها ان تشكل واقعة الاستعمال بمفهوم المادة 454 من قانون العقوبات، فيقتضي بالتالي منع المحاكمة عنهم لجهة جرمي المادتين 454/459 و460/459 من قانون العقوبات.

وحيث بالنسبة للمدعى عليه فرحات فانه لم يتبين من معطيات الملف ولا سيما اقوال المدعى عليهم كافة والشهود وجود اي علاقة له بالوقائع موضوع الادعاء الرأهن فيقتضي بالتالي منع المحاكمة عنه لجهة جرمي المادتين 460/459 و454/460/459 لعدم كفاية الدليل.

وحيث بالنسبة للمدعى عليه يرضون فانه يتبين من معطيات الملف ولا سيما اقوال الشهود انه تابع معاملة واحدة للطالب رضا من دون ان يثبت معرفته السابقة بوجود مستندات مزورة— وانه في ظل انكاره لما هو مسند اليه وفي ضوء عدم توافر اي دليل اخر في الملف يشير الى اقدمه على تزوير المستندات التي قام بتسليمها الى السفارة العراقية او على الاقل معرفته بانها مزورة، يقتضي منع المحاكمة عنه لجهة جرمي المادتين 460/459 و454/460/459 من قانون العقوبات لعدم كفاية الدليل.

وحيث بالنسبة للمدعى عليه محمد عاصي فانه في ضوء انكار الاخير لما هو مسند اليه وفي ظل عدم توافر اي دليل بحقه يبين ارتكابه الافعال المدعى بها، وبالنظر الى ان المدعى عليه هادي افاد بانه سمع من المدعى عليه معتوق انه يستحصل على الافادات المزورة من المدعى عليه عاصي وانه لا يمكن الاستناد على هذه الافادة فقط للقول بقيام المدعى عليه عاصي بارتكاب الافعال المدعى بها، اضافة الى ان المدعى عليها عناني، زوجة المدعى عليه معتوق، نفت ان يكون الاخير قد ابلغها باستحصاله على الافادات المزورة من المدعى عليه عاصي، يقتضي منع المحاكمة عن الاخير لجهة جرمي المادتين 460/459 و454/459 من قانون العقوبات لعدم كفاية الدليل واطلاق سراحه فوراً " ما لم يكن موقوفاً" لداع اخر.

وحيث بالنسبة لجرائم المواد 351 و352 من قانون العقوبات و14 من القانون رقم 2020/189 فانه لا يتبين ان اي من المدعى عليهم يتمتع بصفة الموظف العمومي كما انه لم يتبين ان من المدعى عليهم قد دفع اي رشوة لموظف عمومي من اجل تزوير الشهادات والافادات فيقتضي بالتالي منع المحاكمة عن المدعى عليهم كافة لجهة هذه الجرائم لعدم تحقق العناصر الجرمية.

لذلك

نقرر وفقاً وخلافاً للمطالعة:

janoubia.com

1. اعتبار فعل المدعى عليهم زهراء محمد عناني وعلي صلاح هادي وحسين محمود معتوق وعلي محمود جمية ومحمد حسن علي حمية وزين العابدين محمود طليس ومحمد احمد مظلوم ومثنى جبار رجب عيساوي من نوع الجناية المنصوص عليها في المادتين 459 و 460/459 من قانون العقوبات.

2. الظن بالمدعى عليهم زهراء محمد عناني وعلي صلاح هادي وحسين محمود معتوق وعلي محمود جمية ومحمد حسن علي حمية وزين العابدين محمود طليس ومحمد احمد مظلوم ومثنى جبار رجب عيساوي بالجناحة المنصوص عليها في المادة 438 من قانون العقوبات.

3. منع المحاكمة زهراء محمد عناني وعلي صلاح هادي وحسين محمود معتوق وعلي محمود جمية ومحمد حسن علي حمية وزين العابدين محمود طليس ومحمد احمد مظلوم ومثنى جبار رجب عيساوي لجهة جرم المادة 454/459 و 454/460/459 من قانون العقوبات لعدم تحقق العناصر الجرمية.

4. منع المحاكمة عن المدعى عليهم محمد ابراهيم عاصي ومؤمن بسام بيضون ومحمد فادي فرحات لجهة جرائم المواد 459 و 454/459 و 460/459 و 454/460/459 من قانون العقوبات لعدم كفاية الدليل واطلاق سراح المدعى عليه عاصي فوراً ما لم يكن موقوفاً لداع اخر.

5. منع المحاكمة عن المدعى عليهم زهراء محمد عناني وعلي صلاح هادي وحسين محمود معتوق وعلي محمود جمية ومحمد حسن علي حمية وزين العابدين محمود طليس ومحمد احمد مظلوم ومثنى جبار رجب عيساوي ومحمد ابراهيم عاصي ومؤمن بسام بيضون ومحمد فادي فرحات لجهة جرائم المواد 351 و 352 من قانون العقوبات و 14 من القانون رقم 2020/189 لعدم تحقق العناصر الجرمية.

6. اتباع الجناحة بالجنابة لعللة التلازم.

7. تسطير مذكرة تحرر دائم لبيان كامل هوية المدعو علي سلمى سوري الجنسية.

8. رد طلبي اخلاء سبيل المدعى عليهما عناني و هادي.

9. اخلاء سبيل المدعى عليه محمد حسن علي حمية لقاء كفالة مالية ضامنة للحضور والرسوم تقسم بالتساوي بقيمة مليار ليرة لبنانية و ابلاغ من يلزم.

10. ايجاب محاكمة المدعى عليهم امام محكمة الجنايات في بيروت وتضمينهم الرسوم والنفقات.

11. ايداع الأوراق جانب النيابة العامة لإيداعها مرجعها.

بيروت في 2024/4/16

قاضى التحقيق في بيروت

janoubia.com

نظر  
في  
ال  
م  
ل  
ت  
م  
ن